

جيبوتي: تصميم وتنفيذ استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، ومراعاتها للطفل¹

سها فاروق، متطوعة بالأمم المتحدة، جوا بيدرو ديتز، ولوكاس ستو، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

على الأسر التي تتلقى بالفعل تحويلات نقدية من البرنامج الوطني للتضامن الأسري مُراعية للطفل، حيث أنها عززت الأمن الغذائي للعائلات التي تتضمن أطفالاً.

تأتي هذه الورقة الواحدة ضمن سلسلة مرتكزة على التقرير الصادر بعنوان "استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التصميم، والتنفيذ، ومراعاة احتياجات الطفل". وقد أعدت بالشراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيلو، ديتز، وساتو 2022). وقد استعرضت الدراسة خصائص تصميم تدابير المساعدات الاجتماعية وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، ومدى مراعاة تلك التدابير لاحتياجات الأطفال وجوانب ضعفهم.

فرصت جائحة كوفيد-19 قيوداً على نمو إجمالي الناتج المحلي في جيبوتي، حيث لم يتجاوز 0.5% في عام 2020. وكانت التقديرات قد أشارت في وقت سابق إلى تحقيق نسبة نمو تصل إلى 5.1% بحلول عام 2021. وحتى من قبل انتشار الجائحة، أظهر مسح الأسر الوطني المرتبط بالموشرات الاجتماعية أن 35.8% من السكان يعيشون بالفعل في حالة من الفقر، بينما يعيش 21.1% منهم في فقر مدقع (إدارة الإحصاء والدراسات الديمغرافية 2018). ووجدت دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي (2022) أن الجائحة تسببت في خفض القوة الشرائية لنحو 69% من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية – لا سيما النساء العاملات في الوظائف غير النظامية وعمال اليومية – الأمر الذي يهدد أمنهم الغذائي ويُثني جيبوتيًا جديدة من الفقر.

وحتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، كان مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل قد حدد في رسده لاستجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في بلدان الجنوب² خمس استجابات في جيبوتي. تضمنت تلك الاستجابات أربع استجابات في مجال المساعدات الاجتماعية، واستجابة واحدة في صورة تدخل في سوق العمل. ومن بين الاستجابات الرئيسية التي اضطلعت بها جيبوتي في مجال المساعدات الاجتماعية كان توسيع نطاق التغطية بالبرنامج الوطني للتضامن الأسري ليشمل 2500 أسرة معيشية إضافية في المناطق الحضرية. إلى جانب حصول 37567 أسرة معيشية متضررة (حصلت 10000 أسرة منها على تمويل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وموّل البنك الدولي والحكومة 27567 أسرة)، منها بعض الأسر المسجلة بالفعل في السجلات الاجتماعية، وعمال اليومية المتعطلين عن العمل نتيجة كوفيد-19، و1200 أسرة إضافية من اللاجئين، على كوبرون بقيمة 10000 فرنك جيبوتي صالح للاستخدام لمدة شهرين. واشتركت وزارة التضامن الاجتماعي بفعالية مع المفوضية لتحديد الأسر من اللاجئين والنازحين من السكان لإدراجهم في السجلات الاجتماعية.

وفيما يتعلق بمراعاة احتياجات الطفل، وجد التقييم أن التوسع الأفقي للبرنامج الوطني للتضامن الأسري، الذي تضمن العديد من عناصر "الزيادات النقدية"، كان مُراعياً للطفل، وهو ما ساهم في تعزيز إمكانية حصول الأطفال على خدمات التعليم، والتغذية، والصحة/ المياه، والإصحاح، والنظافة الشخصية. وأثناء الجائحة، ساعد التمويل الإضافي المُقدّم من البنك الدولي في مد نطاق التحويلات النقدية ليشمل 2500 أسرة جديدة في المناطق الحضرية التي يعاني أطفالها من الفقر، أو تقل أعمارهم عن خمس سنوات، أو بلغوا سن المدرسة (من 6 إلى 16 عاماً)، إلى جانب الأطفال الأيتام والفئات الضعيفة الأخرى. وأُعلن عن منح تلك الميزة بالتزامن مع تنظيم جلسات مجتمعية لإنهاء الوعي بممارسات الوالدية السليمة وطرق الرضاعة الطبيعية، وذلك من أجل تشجيع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة، لا سيما الفتيات اللواتي يمثلن معظم حالات التسرب من التعليم. كما وجد التقييم أن كوبرونات الغذاء الموزعة

ولكن فيما يتعلق بحصة الأطفال المشمولة بالتغطية، كانت هناك فجوة كبيرة بين عدد الأطفال المحتاجين (47% من تعداد السكان من الأطفال، باحتمال قيمة خط الفقر المُقدّرة بنحو 3.20 دولارًا أمريكيًا في اليوم) وعدد الأطفال الذين شملتهم استجابات المساعدات الاجتماعية بالتغطية. وتشير تقديرات مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل إلى شمول 1.7% وحسب من الأطفال بتغطية البرنامج الوطني للتضامن الأسري بعد التوسع فيه (6% بالفعل كانوا ضمن البرنامج قبل التوسع)، إلى جانب حصول 23.5% على برنامج الكوبرونات المخصص للأسر الشديدة التأثر.

واستنادًا إلى تحليل استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة في جيبوتي فيما يتعلق بتدابير الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمراعية للأطفال ما يلي:

- ينبغي تحديد مصادر التمويل لزيادة الحيز المالي المخصص للحماية الاجتماعية من أجل التوسع في التغطية وتوفير الدعم المالي المنتظم والكافي لجميع الأشخاص من الفقراء والضعفاء، أثناء الأوقات العادية وخلال الأزمات.
- ينبغي إدراج المناظير المُراعية للفوارق بين الجنسين في تدابير الحماية الاجتماعية لكي تُصمّم خصيصًا وفق احتياجات النساء والعمال في الاقتصاد غير النظامي الذين يزداد احتمال تضررهم بدرجة أكبر جزاء الأزمات، حتى يتسنى تقديم الدعم لهم وتحقيق فرص العيش المُستدام لهم.
- الاهتمام بمواصلة إدراج الفئات السكانية الضعيفة من غير المواطنين وضمها إلى السجلات الاجتماعية لتحقيق تكاملها الاجتماعي والاقتصادي وحمايتها من الأزمات في المستقبل.

المراجع:

- Bilo, C., J.P. Dytz, and L. Sato. 2022. "Social protection responses to COVID-19 in MENA: Design, implementation and child-sensitivity". *Research Report*, No. 76. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and United Nations Children's Fund Middle East and North Africa Regional Office.
- Direction de la Statistique et des Etudes Démographiques. 2018. *Enquête Djiboutienne Auprès des Ménages pour les Indicateurs Sociaux, 2017*. Djibouti City: Direction de la Statistique et des Etudes Démographiques.
- World Food Programme. 2022. "Annual Country Report: Djibouti." World Food Programme website. <https://www.wfp.org/operations/annual-country-report/?operation_id=DJ02&year=2020#Z0581>. تم الاطلاع في 13 تموز/ يوليو 2022.

ملاحظات:

1. للاطلاع على القائمة الكاملة للمراجع ووصف لجميع تدابير المساعدات الاجتماعية التي تم رصدتها، يُرجى الاطلاع على الدراسة كاملة (بيلو، ديتز، وستو 2022).
2. انظر <<https://socialprotection.org/social-protection-responses-covid-19-global-south>>.